# الفهـرس


المقدمة..... 15

**الجـــزء الأول**

**اِتّصال القضاء ونفوذ الأحكام**

**العنوان الأول:** نفوذ الأحكام أساس لاِتّصال القضاء..... 45

**الباب الأول:** تراجع الأسس المبنية على الحكم..... 46

القسم الأوّل: الحكم كقرينة للحقيقة..... 47

الفرع الأول: قرينة الحقيقة وأهداف اِتّصال القضاء..... 48

الفرع الثاني: قرينة الحقيقة ونظام اِتّصال القضاء..... 53

الفقرة الأولى: إشكاليات التّناسق مع النّظام القانوني..... 53

الفقرة الثانية: محاولة تجاوز الإشكاليّات..... 56

أ- النّفوذ المطلق لاِتّصال القضاء..... 56

ب- فكرة المعارضة بالحكم..... 60

القسم الثّاني: الحكم كتصرّف قانوني..... 65

الفرع الأوّل: محتوى الأساس الشّكلي..... 66

الفرع الثّاني: نقد الأساس الشّكلي..... 69

**الباب الثاني:** بناء الأساس على نفوذ الحكم..... 73

القسم الأوّل: الدور التقعيدي للحكم..... 74

الفرع الأول: تأسيس الدور التقعيدي للحكم..... 75

الفقرة الأولى: الأسس الفلسفية..... 75

الفقرة الثانية: الأسس القانونية ..... 81
الفرع الثاني: عوارض الدور التقعيدي للحكم ..... 87
الفقرة الأولى: مبدأ الفصل بين السلط ..... 88
الفقرة الثانية: مبدأ المساواة ..... 93
القسم الثّاني: قوّة نفوذ الحكم ..... 95
الفرع الأول: مدلول نفوذ الحكم ..... 95
الفرع الثاني: آثار نفوذ الحكم ..... 98
الفقرة الأولى: إنصهار الأحكام في النّظام القانوني ..... 98
الفقرة الثانية: إنسجام الأحكام مع النّظام القانوني ..... 102
خاتمة العنوان الأول ..... 108
**العنوان الثّاني: اِتّصال القضاء حماية لنفوذ الأحكام** ..... 111
**الباب الأول:** توحيد مناط الحماية ..... 112
القسم الأول: تكريس إزدواجية نفوذ الحكم ..... 114
الفرع الأول: إكتساب الحكم لنفوذه ..... 115
الفقرة الأولى: السند اللغوي لنفوذ الحكم ..... 116
أ- البنية اللغوية للفصل 482 م.إ.ع ..... 116
ب- تأويل عبارة «الحكم الذي لا رجوع فيه» ..... 121
الفقرة الثانية: السند الأصلي لنفوذ الحكم ..... 123
الفرع الثاني: إستكمال الحكم لنفوذه ..... 128
الفقرة الأولى: تكريس قوّة اِتّصال القضاء ..... 128
الفقرة الثانية: مدلول قوّة اِتّصال القضاء ..... 132
القسم الثّاني: تفنيد إزدواجية نفوذ الحكم ..... 137
الفرع الأول: خلل الأسس القانونية ..... 138
الفرع الثاني: إنعدام الآثار القانونية ..... 141
الفقرة الأولى: قوّة اِتّصال القضاء ليست شرطا لتنفيذ الحكم ..... 142

أ- تكريس إرتباط التنفيذ بقوّة اتّصال القضاء..... 142
ب- تقويض إرتباط التنفيذ بقوّة اتّصال القضاء..... 146
الفقرة الثانية: قوّة اتّصال القضاء ليست شرطا لإستعمال الحكم.... 150
**الباب الثاني**: تحديد مجال الحماية..... 154
القسم الأوّل: توحيد مجال اتّصال القضاء..... 155
الفرع الأول: دور الحكم في مجال الإثبات..... 155
الفرع الثّاني: إنفصال الدور الإثباتي عن اتّصال القضاء..... 161
القسم الثّاني: تصويب الأساس القانوني..... 167
الفرع الأول: التأويل الرّاهن لأحكام الفصل 480 م.إ.ع..... 168
الفرع الثّاني: التأويل الممكن لأحكام الفصل 480 م.إ.ع..... 173
الفقرة الأولى: تحديد المجال الحقيقي لأحكام الفصول 480 م.إ.ع
وما بعده..... 173
المبرّرات الشكلية..... 173
المبرّرات الأصلية..... 178
الفقرة الثانية: آثار تصحيح مجال أحكام الفصول 480 م.إ.ع وما
بعده..... 186
أ-نجاعة نظام الإثبات..... 186
ب-تناسق نظام الإثبات..... 194
خاتمة العنوان الثّاني..... 199
خاتمة الجزء الأول..... 201

## الجزء الثّاني

## اتّصال القضاء وتنازع الأحكام

**العنوان الأول**: اتّصال القضاء وضمان تناسق الأحكام..... 209
**الباب الأول**: قصور الشّروط الثلاثية عن ضمان تناسق الأحكام.. 210
القسم الأوّل: تراجع الشروط الموضوعية..... 211

الفرع الأوّل: غموض مفهوم السبب ..... 211
الفقرة الأولى: القراءة الموضوعية للفصل 481 م.إ.ع ..... 212
الفقرة الثانية: القراءة الذاتية للفصل 481 م.إ.ع ..... 219
الفرع الثّاني: تجاوز مفهوم السبب ..... 228
الفقرة الأولى: مدلول المسألة المتنازع فيها ..... 228
أ- معيار المسألة المتنازع فيها ..... 228
ب- تعديل المسألة المتنازع فيها ..... 231
الفقرة الثانية: حدود المسألة المتنازع فيها ..... 236
القسم الثاني: حدود الشرط الذاتي ..... 240
الفرع الأوّل: مدلول شرط وحدة الأطراف ..... 241
الفقرة الأولى: مفهوم نسبية الحكم ..... 242
الفقرة الثانية: مفهوم الأطراف ..... 246
الفرع الثّاني: فاعلية شرط وحدة الأطراف ..... 248
الفقرة الأولى: محدودية شرط وحدة الأطراف ..... 249
الفقرة الثانية: محدودية المعالجة القانونية ..... 254
**الباب الثاني**: تخلّي نظام تنازع الأحكام عن الشّروط الثلاثية .... 260
القسم الأول: النّظام الوقائي لتنازع الأحكام ..... 261
الفرع الأول: إنفصال النّظام الوقائي عن شروط اِتّصال القضاء .. 261
الفقرة الأولى: آلية الإرتباط ..... 262
الفقرة الثانية: آلية سابقية النشر ..... 265
الفرع الثّاني: إستبدال النّظام الوقائي لشروط اِتّصال القضاء .... 268
الفقرة الأولى: إعتماد معيار غائي ..... 268
الفقرة الثانية: تطبيق المعيار الغائي ..... 276
القسم الثاني: النّظام العلاجي لتنازع الأحكام ..... 279
الفرع الأوّل: إنفصال النّظام العلاجي عن مفهوم اِتّصال القضاء .. 279

الفقرة الأولى: تأسيس إنفصال النّظام العلاجي عن مفهوم اِتّصال القضاء ..... 280
**الفقرة الثانية: تكريس إنفصال النّظام العلاجي عن مفهوم اِتّصال القضاء** ..... 283
الفرع الثّاني: إنفصال النّظام العلاجي عن شروط اِتّصال القضاء... 289
خاتمة العنوان الأول ..... 295
العنوان الثاني: تناقض الأحكام معيار لاِتّصال القضاء ..... 297
الباب الأول: إعتماد معيار تناقض الأحكام ..... 297
**القسم الأول: أسس معيار تناقض الأحكام** ..... 298
الفرع الأول: تراجع الرؤية القانونية لتناقض الأحكام ..... 298
الفرع الثاني: تنامي المقاربة النفعية لتناقض الأحكام ..... 303
**القسم الثاني: آليات معيار تناقض الأحكام** ..... 312
**الفرع الأول: تماثل موضوع النّزاع** ..... 313
**الفقرة الأولى: موضوع النّزاع في الحكم** ..... 313
**الفقرة الثّانية: موضوع النّزاع في الدّعوى** ..... 316
**أ- تكييف موضوع الدّعوى** ..... 316
**ب- مفهوم موضوع الدّعوى** ..... 321
الفرع الثاني: تقابل النتائج القانونية ..... 328
**الباب الثّاني: عوارض معيار تناقض الأحكام** ..... 336
**القسم الأوّل: مخالفة الشروط التشريعية** ..... 337
**القسم الثّاني: النيل من حقّ الغير في التقاضي** ..... 341
الفرع الأول: تكريس حقّ القاضي ..... 341
الفرع الثّاني: حدود حقّ التقاضي ..... 345
القسم الثّالث: المساس بحقّ الغير في الدّفاع ..... 353
الفرع الأول: جواز الحدّ من حقّ الدّفاع ..... 353

الفرع الثّاني: مدى الحدّ من حقّ الدّفاع ..... 364
الفقرة الأولى: الإعتراض وضمان حقّ الدفاع ..... 365
الفقرة الثانية: الإعتراض وفاعلية حقّ الدفاع ..... 375
خاتمة العنوان الثاني ..... 386
خاتمة الجزء الثاني ..... 387
الخاتمة العامة ..... 389
قائمة المراجع ..... 393
الفهرس ..... 417